

Distr.: General  
27 August 2018  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والثلاثون

٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*

نيجيريا

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13982(A)



\* 1 8 1 3 9 8 2 \*

## أولاً - معلومات أساسية

- ١- يعرض هذا التقرير الجهود التي تبذلها نيجيريا للوفاء بالتزاماتها الطوعية لمجلس حقوق الإنسان ولتنفيذ التوصيات المقبولة أثناء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٣.
- ٢- وقبلت نيجيريا ١٧٢ توصية خلال الجولة الثانية للاستعراض ووعدت بدراسة ٣٤ توصية وتقديم ردها في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. وكانت معظم التوصيات تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام. ورفضت نيجيريا عشر توصيات بشأن نزع صفة الجرم عن الجرائم المتعلقة بالميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وتم تصنيف التوصيات المقبولة في ست وثلاثين مجموعة من أجل تبسيط التقرير. ويتضمن الفرع "دال" من هذا التقرير الجهود المبذولة لمعالجة هذه الشواغل.
- ٣- ويعرض التقرير أيضاً التطورات والإنجازات الهامة والتحديات المتعلقة بتنفيذ نيجيريا للالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها أمام مجلس حقوق الإنسان.

### المنهجية والعملية التشاورية

- ٤- شكلت الحكومة الاتحادية في نيجيريا لجنة وطنية شاملة مشتركة بين الوزارات المعنية بالاستعراض الدوري الشامل. واعتمدت اللجنة نهجاً تشاركياً متعدد المستويات في إعداد التقرير. وطلبت اللجنة من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد. واستخدمت عدداً من تقارير المعلومات الأساسية والورقات المقدمة من الوزارات والإدارات والوكالات.

## ثانياً - المستجدات منذ جولة الاستعراض الثانية

- ٥- تعزيز التعاون المدني - العسكري في مجال مكافحة الإرهاب والتمرد والعمليات الأمنية الداخلية الأخرى عن طريق ما يلي:
  - (أ) استعراض مناهج تدريب العسكريين وأفراد الوكالات المعنية بإنفاذ القانون من أجل تضمينها وحدات تدريب ومعلومات عن حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي بشأن حماية المدنيين خلال العمليات الأمنية الداخلية. وإعداد الوثائق المتعلقة على سبيل المثال بمنهج أكاديمية الدفاع النيجيرية للتدريب النظري في مجال التعاون المدني - العسكري، ومنهج التعاون المدني - العسكري للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى؛
  - (ب) وفاء الحكومة بالتزامها المتعلق بدفع تعويضات تبلغ قيمتها ١٣٥ مليون نيرا حددتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة أسر وضحايا القتل غير المشروع والاعتداءات التي تعرض لها بعض الوكلاء التجاريين للدراجات النارية في أبو، أبوجا؛
  - (ج) إنشاء مديريةية للعلاقات المدنية - العسكرية برئاسة جنرالين برتبة اللواء في مكاتب رئيس أركان وزارة الدفاع، ورئيس أركان الجيش، ورئيس أركان القوات الجوية، ورئيس أركان القوات البحرية؛

- (د) تعيين مستشار لحقوق الإنسان في مكتب رئيس أركان وزارة الدفاع؛
- (هـ) إنشاء مكتب لحقوق الإنسان في مقر قيادة الجيش وأفرع الجيش النيجيري؛
- (و) إعداد ونشر الصيغة المنقحة من مدونة قواعد السلوك وقواعد الاشتباك للقوات المسلحة أثناء العمليات الأمنية الداخلية.
- ٦- وإنشاء لجنة رئاسية معنية بمبادرة الشمال الشرقي من أجل تنسيق جميع التدخلات والإشراف على التعافي وإعادة التأهيل في الشمال الشرقي. وتشمل ولاية هذه اللجنة جملة أمور منه تعزيز التآزر بين جميع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العاملة في المنطقة.
- ٧- وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وضع إطار سياسات وطنية وخطة عمل بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته. وأشرف على وضع إطار السياسات وخطة العمل فريق عامل تقني يتألف من إدارات ووكالات حكومية، ومنظمات دينية، ونقابات، وهيئات مهنية، وأحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني.
- ٨- وجرى إصلاح نظام العدالة الجنائية من خلال سن قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠١٥. وهذا القانون يعزز نظام الإجراءات في مجالات التحقيق والملاحقة القضائية وتأخير البت في القضايا، وحماية الشهود والقضاة لكفالة سرعة إقامة العدل.
- ٩- وبالإضافة إلى ذلك، تم تعديل الدستور بموجب قانون التعديل الرابع لعام ٢٠١٨ من أجل تسريع النظر والبت في المسائل السابقة للانتخابات. كما صدر قانون "ليسوا أصغر من أن يخوضوا الانتخابات" لفتح الحيز السياسي لمشاركة الشباب في العملية السياسية من خلال تقليل الحد العمري للمنافسة الانتخابية.

### تنفيذ سياسة واستراتيجية أمن الفضاء الإلكتروني على الصعيد الوطني

- ١٠- تم في عام ٢٠١٤ وضع استراتيجية لأمن الفضاء الإلكتروني لتحديد مدى استعداد البلد مسبقاً لضمان قدرته التنافسية الاقتصادية في الفضاء الإلكتروني على الصعيد العالمي. ومن العناصر الرئيسية للاستراتيجية توفير حماية البيانات والخصوصية على النحو الوارد في المادة ٤(٤)(١) من الاستراتيجية.
- ١١- واتخذ مكتب مستشار الأمن القومي الخطوات الرامية إلى تحقيق أهداف حماية البيانات والخصوصية في نيجيريا. وبعد إقرار نظام الاتحاد الأوروبي العام لحماية البيانات في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، بدأت وكالة تطوير تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا استعراض مشروع المبادئ التوجيهية القائمة لحماية البيانات، الذي صدر عام ٢٠١٧ كجزء من الولاية التنظيمية للوكالة فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة النيجيرية للاتصالات في عام ٢٠١٥ القانون المتعلق بالاعتراض المشروع للاتصالات.
- ١٢- وينص القانون على أن تحتفظ الجهات المقدمة للخدمات بالبيانات. وبالتالي، أنشأت اللجنة فريق عمل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ يضم ممثلين من مكتب مستشار الأمن القومي، وشركات تشغيل شبكات الهاتف النقال، ومقدمي خدمات الإنترنت، ومكتب اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية من أجل تحديد طرائق الاحتفاظ بالبيانات من قبل مشغلي شبكات

الهاتف النقال ومقدمي خدمات الإنترنت. ونظمت وكالة تطوير تكنولوجيا المعلومات في نيجيريا عدة حلقات عمل في المناطق الجغرافية السياسية الست في نيجيريا بهدف تزويد المواطنين بالمعارف الأساسية وتبادل أفضل الممارسات بشأن السلامة في الفضاء الإلكتروني.

### برنامج مكافحة التطرف العنيف

١٣- يهدف البرنامج إلى وقف مد التطرف في البلد، والحد من أنشطة العنف، وتغيير سلوك الجماعات المتطرفة العنيفة، وتعزيز القيم الوطنية الأساسية. ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر:

(أ) مناهضة نزعة التطرف؛

(ب) القضاء على نزعة التطرف؛

(ج) الاتصالات الاستراتيجية.

١٤- وفذت المشاريع والأنشطة التالية في إطار برنامج مكافحة التطرف العنيف:

(أ) تنظيم قمة التعليم من أجل التوعية بأهمية التعليم كأداة لمكافحة التطرف

العنيف؛

(ب) تجريب مناهج مبتكرة تشجع التفكير النقدي والمنطقي؛

(ج) تنظيم حملات الأصوات الإيجابية لدعم المجتمعات المحلية في تعزيز التسامح

والهوية الوطنية؛

(د) إنشاء مراكز ومنظمات دينية؛

(هـ) تحديد وتدريب الأئمة بغية عرض آراء إسلامية معتدلة؛

(و) تحديد وتسجيل المنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير

الحكومية وتدريب العاملين فيها من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الشاملة ومكافحة التطرف العنيف؛

(ز) تنظيم لقاءات مفتوحة وحوارات مجتمعية لتحسين العلاقات المجتمعية والعلاقة

مع الدولة؛

(ح) إجراء دراسة استقصائية للأنشطة الاقتصادية والعمالة والمشاريع المدرة للدخل

لفائدة المجتمعات المحلية؛

(ط) تقييم المتطرفين وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية؛

(ي) إطلاق مبادرات إعلامية تشكل الخطاب المضاد للتطرف.

### خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٥- تعكف نيجيريا على وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية. وتوضع خطة العمل هذه استجابة لدعوة الأمم المتحدة لمعالجة الآثار السلبية لقطاع الأعمال على أعمال حقوق الإنسان، وتعزيز علاقات متبادلة المنفعة بين

الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وقد أعدت الجهات صاحبة المصلحة مشروع وثيقة ستعتمدها الحكومة الاتحادية.

١٦- وتتناول خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية تعهدات والتزامات الحكومة في مجال حماية حقوق الإنسان عن طريق توضيح الإجراءات العملية للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، مع التركيز على تحديدها وتحليلها من قبل الجهات صاحبة المصلحة، وعلى المسائل المتصلة بالعمالة، والأعمال المؤقتة وبموجب عقود، وحيارة الأراضي، والمسائل البيئية، والتعويضات، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والإدماج، والتنمية المجتمعية والمشاورات، والأمن، وتسوية النزاعات، والإبلاغ ورصد الامتثال، من جملة أمور أخرى.

### إنشاء الفريق العامل التقني المشترك بين الوزارات المعني بوضع قاعدة بيانات بشأن الأشخاص المفقودين في نيجيريا

١٧- من أجل وضع بيانات دقيقة وموثوقة عن عدد الأشخاص الذين قتلوا أو فقدوا نتيجة للجرائم العنيفة، شكلت الحكومة الاتحادية لجنة تقنية وطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لوضع قاعدة بيانات وإدارتها بشأن الأشخاص المفقودين.

١٨- وقاعدة البيانات آلية مستقلة هدفها تلبية حق الأسر المتضررة في معرفة مصير أفرادها المفقودين وأماكن وجودهم. وتعكف اللجنة التقنية على معالجة بعض الوثائق اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات. ويشمل ذلك وضع إجراءات عمل موحدة، وتسجيل الحالات واستمارات الموافقة من أجل جمع البيانات.

### إصلاح قطاع العدالة

١٩- منذ الاستعراض الأخير، نفذت نيجيريا العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية الوصول والمساءلة والشفافية والإنصاف في النظام القضائي. وتشمل بعض هذه المبادرات ما يلي:

- (أ) وضع خطط عمل لإصلاح قطاع العدالة؛
- (ب) إنشاء مراكز للبحث والتدريب القضائي؛
- (ج) استعراض وإعداد دليل مبسط لمراجعي المحاكم؛
- (د) توفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لفائدة موظفي قطاع العدالة بمن فيهم موظفو المحاكم والمحققون والمدعون العامون وأفراد الشرطة وموظفو السجون؛
- (هـ) تطوير وإعداد استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية؛
- (و) تطوير وإعداد سياسة وطنية بشأن الملاحقات القضائية ومدونة قواعد سلوك ومبادئ توجيهية للدعاء لفائدة المدعين العامين الاتحاديين.

## الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية

٢٠- تلتزم نيجيريا بتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لشعبها. وفي سبيل تحديث ذلك، وضعت الحكومة خطة اقتصادية رئيسية أُطلق عليها خطة الانتعاش الاقتصادي والنمو للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٢١- وتتناول هذه الخطة أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية ومسائل الاستدامة البيئية. وتتمثل رؤية الخطة في تحقيق النمو الشامل المستدام من خلال زيادة الإنتاجية الوطنية وتحقيق التنوع المستدام للإنتاج من أجل تنمية الاقتصاد بغية تحقيق أقصى قدر من الرفاه للمواطنين.

٢٢- وتشمل الخطة الاستثمار المكثف في رفاه الشعب، وفي قطاعي الصحة والتعليم بغية تحقيق الغايات الدولية المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وستؤدي الخطة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها وتعميم النظام الوطني للتأمين الصحي ليشمل جميع أنحاء البلد.

## ثالثاً- تنفيذ التوصيات المقبولة المقدمة في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

التوصيات ١٣٥-١ إلى ٦: التوقيع والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية التي لم يتم التصديق عليها

٢٣- خلال الفترة قيد الاستعراض، صدقت الحكومة على صكوك حقوق الإنسان التالية:

(أ) اتفاقية العمل البحري؛

(ب) اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛

(ج) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا).

التوصيات ١٣٥-٧ إلى ١٠ و ١٤ إلى ٢٥، و ٢٨ إلى ٣١: تضمين التشريعات الوطنية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت نيجيريا طرفاً فيها

٢٤- سنت نيجيريا القوانين التالية من أجل إدماج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت نيجيريا طرفاً فيها:

(أ) القانون المتعلق بحظر العنف ضد الأشخاص، في عام ٢٠١٥؛

(ب) قانون إدارة العدالة الجنائية، في عام ٢٠١٥؛

(ج) القانون المتعلق بحظر الاتجار بالأشخاص وإنفاذ القانون والإدارة؛ في عام ٢٠١٥؛

(د) قانون مكافحة التمييز بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

في عام ٢٠١٤؛

- (هـ) قانون مكافحة التعذيب، في عام ٢٠١٧؛
- (و) قانون الإلزام بتوفير العلاج والرعاية لضحايا الإصابات بالأعيرة النارية؛ في عام ٢٠١٧؛
- (ز) القانون المتعلق بإنشاء المعهد الوطني لبحوث وعلاج السرطان، في عام ٢٠١٧؛
- (ح) تعديل القانون المتعلق بإنشاء هيئة تنمية دلتا النيجر، في عام ٢٠١٧.

### التوصية ١٣٥-٩: تعزيز قوانين مكافحة الفساد

٢٥- اتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز مكافحة الفساد. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- (أ) المواءمة بين الاستراتيجيات الثلاث المتعلقة بمكافحة الفساد، وهي تحديداً استراتيجية نيجيريا لمكافحة الفساد، وخطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإعداد الوثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- (ب) انضمت نيجيريا إلى الشراكة من أجل حكومات مستنيرة في عام ٢٠١٦ بغية جعل الحكومة منفتحة وخاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع المواطنين. والتحالف عبارة عن شراكة بين الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، ويعمل بالتعاون مع المجتمع المدني على تحقيق التزامات محددة. وهو يتوخى تحقيق الشفافية المالية؛
- (ج) وجرى سن قانون إدارة العدالة الجنائية لعام ٢٠١٥ بغية القضاء على حالات التأخير والتعجيل بمحاكمات الفساد؛
- (د) ولا يزال قانون عام ٢٠١٧ المتعلق بعائدات الجريمة معروضاً على الجمعية الوطنية. وسيؤدي مشروع القانون هذا في حالة اعتماده إلى تكملة الأطر القانونية والمؤسسية القائمة لمكافحة الفساد؛
- (هـ) وتعد سياسة الحكومة الاتحادية المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات حافزاً كبيراً يدفع المواطنين إلى الإبلاغ عن أفعال الفساد وعائداته المخفية. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون بهذا الشأن؛
- (و) واعتمد قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في عام ٢٠١٧ من أجل مكافحة الفساد وتحسين صورة البلد عن طريق ما يلي:
- ١' مساعدة نيجيريا في إعادة الأموال المنهوبة وغيرها من عائدات الجريمة الموجودة في الخارج؛
- ٢' تعزيز الملاحقة القضائية الفعالة للجرائم العابرة للحدود؛
- ٣' تمكين نيجيريا من الحصول على الأدلة وتحديد المشتبه فيهم والشهود.
- (ز) ويكفل حساب الخزانة الموحد عدم تعدد الترتيبات المصرفية ومنع تحويل الأموال بسهولة؛

(ح) ويؤدي التحقق المصرفي إلى تعزيز أمن المعاملات المصرفية، فهو يكشف عائدات الجريمة، ولا سيما الفساد والجرائم المالية التي تُخفى في النظام المصرفي باستخدام هويات مستعارة؛

(ط) وتم فصل وحدة الاستخبارات المالية في نيجيريا عن لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، والتوقيع على الأمر التنفيذي رقم ٦ لعام ٢٠١٨ بشأن التحفظ على الأصول المتصلة بجرائم الفساد الخطيرة وغيرها من الجرائم الأخرى ذات الصلة.

### التوصيات ١٣٥-٢١، و ١٠٠ إلى ١٠٥: القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٢٦- توفر المادة ٣٤(١)(أ) من الدستور الحماية لكرامة الإنسان إذ تنص على أن لكل فرد الحق في احترام كرامته الشخصية، وبالتالي لا يجوز إخضاع أي شخص للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة. ونفذت نيجيريا هذه التوصية من خلال سن القانون المتعلق بمحظر العنف ضد الأشخاص، في عام ٢٠١٥. ويؤدي هذا القانون إلى القضاء على العنف في الحياة الخاصة والعامة؛ ومحظر جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي والعنف المنزلي؛ والممارسات التقليدية الضارة؛ التمييز ضد الأشخاص، ويوفر أقصى قدر من الحماية وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا ويعاقب المجرمين.

### التوصية ١٣٥-٢١: كفالة إمكانية لجوء النساء ضحايا العنف إلى القضاء

٢٧- يكفل الدستور الوصول إلى العدالة للجميع، وينص على تقديم المساعدة القانونية المجانية للمعوزين في سبيل إعمال حقوقهم الأساسية. وهناك قانون لحظر العنف ضد الأشخاص يجري تنفيذه بالفعل في نيجيريا. وينص هذا القانون على إمكانية لجوء النساء ضحايا العنف إلى القضاء، ويضمن معاقبة الجناة وإتاحة سبل الانتصاف للضحايا والأشخاص المتضررين.

### التوصيات ١٣٥-٣٢ إلى ٣٤: مواصلة تعزيز قدرات مؤسسات حقوق الإنسان

٢٨- زادت الحكومة ميزانية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى ٣ مليار نيرا. ولا تتدخل الحكومة في عمل مؤسسات حقوق الإنسان، وتحترم قراراتها وأحكامها. وأوفت الحكومة بالتزامها المتعلق بدفع تعويضات بقيمة ١٣٥ مليون نيرا حددتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة أسر وضحايا القتل غير المشروع والاعتداءات التي تعرض لها بعض الوكلاء التجاريين للدراجات النارية في أبو، أبوجا؛ وعلاوة على ذلك، ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم حوار مدني - عسكري. وتشمل أهداف الحوار ما يلي:

(أ) زيادة توعية أفراد الجيش باحترام حقوق الإنسان؛

(ب) منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المسلحة أثناء العمليات الأمنية الداخلية؛

(ج) سرعة التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب العسكريين وتسويتها، بما يشمل مساءلة الجناة؛



(د) تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العمليات العسكرية؛

(هـ) توفير منبر مستدام للمنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان من أجل إشراك القوات المسلحة النيجيرية بصورة بناءة.

٢٩- وتعكف نيجيريا على وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية الثانية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وقد وضعت خطة العمل الوطنية الثانية بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق. وتحدد وثيقة السياسات العامة خريطة طريق لتحسين ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوفاء بالتزامات نيجيريا وتعهداتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتضمن الوثيقة قضايا ناشئة مثل:

(أ) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) حقوق الإنسان للمشردين داخلياً؛

(ج) حقوق الإنسان والأعمال التجارية؛

(د) الإرهاب والتمرد؛

(هـ) العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣٠- وتعكف نيجيريا على وضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية. وتوضع خطة العمل هذه استجابة لدعوة وجهتها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لمعالجة الآثار السلبية لقطاع الأعمال على أعمال حقوق الإنسان، ولتعزيز علاقات متبادلة المنفعة بين الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

٣١- وتتناول خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية تعهدات والتزامات الحكومة في مجال حماية حقوق الإنسان عن طريق توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها الحكومة الاتحادية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية.

### التوصيات ١٣٥-٣٥-٤٣: كفالة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان:

٣٢- تواصل نيجيريا دعم نظام الرصد التابع لآلية استعراض الأقران العالمية. ومجالات التعاون بين نيجيريا والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان منذ الاستعراض الأخير في عام ٢٠١٣ شملت إعداد خطة العمل والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتقديم دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتقديم تقارير دورية في عام ٢٠١٧ إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدفاع عنها بنجاح.

٣٣- وتتعاون نيجيريا باستمرار مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن المسائل قيد التحقيق، وكذلك في إطار مختلف البيانات القطرية المقدمة أثناء جلسات المحكمة. وتعاون نيجيريا مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان نابع من إيمانها القوي بسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترامهما، والتزامها الراسخ بقدسية الحريات الأساسية على الصعيدين الدولي والمحلي، على النحو المتأصل في أهداف النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٣٤- وتتعاون نيجيريا مع آلية حقوق الإنسان، وتمثل ذلك على سبيل المثال في توسيع نطاق الدعوة الدائمة المقدمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين يلتزمون القيام بزيارات خاصة إلى نيجيريا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زار نيجيريا عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم: المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، والمقرر الخاص المعني بالصحة العقلية والبدنية، والمقرر الخاص المعني بالمشردين داخلياً. وعلاوة على ذلك، تنظر نيجيريا حالياً في الطلبات المقدمة من سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين أبدوا رغبتهم في زيارة نيجيريا. وتعمل الحكومة بجد على ضمان نجاح هذه الزيارات. كما قدمت نيجيريا تقاريرها الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ودافعت عن هذه التقارير بنجاح في عام ٢٠١٧. وتعاونت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل استعادة اعتمادها، وقد أعيد تصنيفها ضمن الفئة "أ".

### التوصية ١٣٥-٤٤: ضمان تنفيذ التوصيات المقدمة من بعثة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١١ بشأن المساواة في المشاركة السياسية، من خلال تقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخلياً

٣٥- شرعت الحكومة في عملية إدماج المعاهدات الدولية التالية التي صدقت عليها نيجيريا في القانون المحلي:

- (أ) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؛
- (ب) البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛
- (ج) اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا؛
- (د) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا؛ و
- (هـ) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٣٦- وكفلت الحكومة المساواة في المشاركة السياسية للمشردين داخلياً من خلال توفير صناديق اقتراع في مخيمات المشردين داخلياً خلال الانتخابات العامة في عام ٢٠١٥. وفيما يخص حماية وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة مثل الأقليات، والأطفال والنساء، وكبار السن، والمشردين داخلياً، والمدافعين عن حقوق الإنسان، واللاجئين والسجناء، دأبت الحكومة على توفير الحماية والمساعدة بدعم من الشركاء الإنمائيين.

### التوصية ١٣٥-٤٤: ضمان ملاحقة الأشخاص المتورطين في العنف الانتخابي

٣٧- جرى التحقيق في حوادث العنف التي وقعت قبل انتخابات عام ٢٠١٥ وفي أثناءها وبعدها وتمت ملاحقة الجناة. وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً قبل الانتخابات وقدمت المشورة بشأن العنف خلال الانتخابات العامة في نيجيريا عام ٢٠١٥. وبيّنت في هذه

أن المسؤولية الجنائية يمكن أن تنشأ إما خلال أنشطة الحملات الانتخابية أو من خلال خطاب الكراهية، ودعا جميع الأطراف إلى توخي الحذر أثناء الانتخابات وبعدها. كما تضمنت المشورة توصيات إلى الأحزاب السياسية والحكومة واللجنة الانتخابية وقوات الأمن والسلطة القضائية ووسائل الإعلام والجماعات الدينية والمجتمع المدني وسائر الجهات المعنية في المجتمع الدولي.

### التوصيات ١٣٥-٤٥، ٤٦، ٤٧: اعتماد تدابير تشريعية وإدارية للقضاء على الممارسات الثقافية الضارة التي تعوق أعمال حقوق الإنسان

٣٨- توفر المادة ٣٤(١)(أ) من الدستور الحماية لكرامة الإنسان، إذ تنص على أن لكل فرد الحق في احترام كرامته الشخصية، وبالتالي لا يجوز إخضاع أي شخص لمعاملة لا إنسانية أو مهينة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف التدابير التشريعية التالية إلى مكافحة الممارسات الثقافية الضارة.

#### التدابير التشريعية

- (أ) قانون عام ٢٠١٥ المتعلق بحظر العنف ضد الأشخاص؛
- (ب) حظر زواج الأطفال بموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٣؛
- (ج) حظر الوشم ورسم العلامات على الجسم بموجب المادة ٢٤ من قانون حقوق الطفل؛
- (د) منع الاتجار بالأطفال بموجب قانون عام ٢٠١٥ المتعلق بإنفاذ وتطبيق حظر الاتجار بالأشخاص؛
- (هـ) قانون عام ٢٠٠٧ المتعلق بالشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص في ولاية أنامبرا؛
- (و) قانون ولاية كروس ريفر لعام ٢٠٠٩ المتعلق بحظر زواج الطفلة والختان أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛
- (ز) قانون ولاية إيكيتي لعام ٢٠١١ المتعلق بحظر العنف الجنساني؛
- (ح) قانون ولاية إمو رقم ٧ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص؛
- (ط) قانون ولاية لاغوس لعام ٢٠٠٧ المتعلق بمكافحة العنف المنزلي؛
- (ي) قانون ولاية كروس ريفر لعام ٢٠٠٠ المتعلق بحظر زواج الطفلة والختان أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛
- (ك) قانون ولاية ريفرز لعام ٢٠٠٣ المتعلق بحظر والممارسات التقليدية المهينة والضارة؛
- (ل) قانون ولاية إيدو لعام ٢٠٠٠ المتعلق بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

## التوصيتان ١٣٥-٤٨ و ٥٠: كفالة أن يشمل تدريب العسكريين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الخدمة المدنية عناصر حقوق الإنسان بما يتماشى مع البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان

٣٩- تم إدراج حقوق الإنسان في مناهج مختلف مؤسسات تدريب القوات المسلحة، وقوات الشرطة النيجيرية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون من أجل غرس القيم العالمية لحقوق الإنسان في أذهان المتدربين. وتقدم الحكومة الثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة والعسكريين من أجل توعيتهم بقضايا حقوق الإنسان، وسوف تواصل ذلك من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

## التوصيات ١٣٥-٤٩، و ٥٢ و ٨٣-٨٩ و ٩٢-٩٦ و ١٦٦: ضمان حماية حقوق الأطفال

٤٠- يكفل الفصل الرابع من الدستور الحقوق الأساسية لجميع النيجيريين. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ١٧(٣)(و) من الدستور تنص على أن توجه الحكومة سياستها نحو ضمان حماية الأطفال. وأدجت الحكومة اتفاقية حقوق الطفل في القانون المحلي من خلال قانون حقوق الطفل. ووضعت نيجيريا لائحة إجراءات لإنفاذ قانون حقوق الطفل، في عام ٢٠١٥، من أجل إنفاذ حقوق الطفل في محاكم الأسرة. وتشمل التدخلات الأخرى التي تنفذها الحكومة لضمان حماية حقوق الطفل ما يلي:

(أ) برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية - وهو برنامج يهدف إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة على مستوى التعليم الابتدائي. ويستفيد من هذا البرنامج في الوقت الراهن ٥,٥ مليون من تلاميذ المدارس الابتدائية. وأسفر هذا البرنامج أيضاً عن تحسين تغذية التلاميذ وصحتهم؛

(ب) وضع تشريع يحظر استخدام الأطفال في القوات المسلحة وفي النزاعات المسلحة. وتحظر المادة ٣٤ من قانون حقوق الطفل استخدام أو تجنيد الأطفال في الجيش أو في أي نزاع مسلح. كما تحظر المواد ٣٠-٣٣ من قانون حقوق الطفل بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛

(ج) تم إطلاق "سنة العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في نيجيريا" للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛

(د) تم إطلاق حملة لإنهاء زواج الأطفال في نيجيريا واستراتيجية وطنية لإنهاء زواج الأطفال في نيجيريا، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

## التوصيات ١٣٥-٥١ و ١٢٩ و ١٣٤ و ١٤٤-١٥٧ و ١٥٩: مواصلة تطوير قطاع التعليم

٤١- تطلب المادة ١٨(١) و(٣) من الدستور إلى الحكومة توجيه سياستها نحو ضمان وجود فرص تعليمية كافية ومتساوية على جميع المستويات. وقد عززت الحكومة الجهود الرامية إلى توفير

تعليم جيد النوعية وإتاحته للجميع. ويتم توفير التعليم الأساسي المجاني لجميع الأطفال في مدارس عامة حتى المرحلة الإعدادية، ويتم توفير تعليم ميسور التكلفة للمرحلة الثانوية والتعليم الجامعي.

٤٢- ووضعت الحكومات أطراً تشريعية وسياسية لتطوير قطاع التعليم. ويشمل ذلك دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩، وقانون عام ٢٠٠٤ المتعلق بالتعليم الأساسي الشامل، وقانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق الطفل/قانون حقوق الطفل على مستوى الولايات، وإنشاء الصندوق الاستئماني للتعليم العالي، والسياسة الوطنية للتعليم (الصيغة السادسة المنقحة)، والسياسة الوطنية بشأن التعليم، الصيغة الثامنة لعام ٢٠١٣، ودليل التدريب في مجال تكييف وتنفيذ التعليم الشامل للجميع في نيجيريا، لعام ٢٠١٠، ووضع إطار استراتيجي لإعادة تنشيط محور أمية الكبار والشباب في نيجيريا، لعام ٢٠١٢، والسياسة الوطنية للطفل، لعام ٢٠٠٧؛ والسياسة الوطنية للتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة في نيجيريا (٢٠٠٧)؛ والمعايير الوطنية الدنيا لمراكز رعاية الطفولة المبكرة في نيجيريا (٢٠٠٧)؛ والسياسة الجنسانية الوطنية المتعلقة بالتعليم، لعام ٢٠٠٧؛ والإطار الوطني بشأن تعليم الفتيات والنساء، لعام ٢٠١٢؛ والمبادئ التوجيهية لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي، لعام ٢٠٠٧، والسياسة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي، لعام ٢٠٠٧، إنشاء المكتب الخاص بالثقافة الجنسانية، في عام ٢٠١١.

٤٣- وعلاوة على ذلك، تنفذ الحكومة برامج لتطوير قطاع التعليم. ويشمل ذلك برنامج إعادة تنشيط محور أمية الشباب والكبار، لعام ٢٠١٦. وبلغ عدد الدارسين المسجلين في البرنامج ١٠١ ٧١٩ ٥ (٥,١ مليون)، خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، في ١٤٦ من مناطق الحكم المحلي المستهدفة. وتمكن ٤,٥ مليون منهم (٦٣٧ ٥٨٩ ٤) من الإلمام بالقراءة والكتابة، وتم تخريج ٨٠٧ ٤ من الميسرين. وقدمت الحكومة الاتحادية مبلغ ٦,٤ مليون دولار للمشروع بهدف الحد من الأمية في نيجيريا وبناء كتلة حرجة من المعلمين في مجالي محور الأمية والمهارات الحياتية. وقامت الحكومات بإنشاء وتجهيز مراكز تعليم مجتمعية في ١٣ ولاية.

٤٤- وتم صرف منحة لفائدة التعليم الأساسي الشامل للجميع في ٢٦ ولاية وإقليم العاصمة الاتحادية بلغت قيمتها ٢٥٧,٨٨ ٨٧٢ ٢٠٥ ٤٢ نيرا. وتم صرف منحة لفائدة التعليم الخاص استفادت منها ٢٣ من الولايات والجهات التي تقدم التعليم الأساسي الخاص بلغت قيمتها ٩٧٥,٦٦ ٥٠٢ ٨٥١ نيرا، ورُصد مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢٠ نيرا للتطوير المهني للمعلمين استفادت منه ٣٣ ولاية وإقليم العاصمة الاتحادية. وقُدّم الدعم لما مجموعه ٥٣٨ مدرسة في البلد، من خلال التدخل المباشر. وزوّدت كل مدرسة بمجموعتين من الفصول الدراسية و ٢٠ قطعة أثاث ومكتب للمدير ومستودع.

٤٥- وقدمت الحكومة مبلغ ٢,٥ مليارات نيرا لتحسين التعليم الخاص. كما دخلت الحكومة في شراكة مع شركاء إثمانيين بارزين في إطار المبادرة الرئاسية للمنطقة الشمالية الشرقية، من أجل استعادة الأنشطة الأكاديمية العادية وكفالة استمرارها في المنطقة.

٤٦- وفي إطار مبادرة المدارس الآمنة، نجحت الحكومة في نقل ٢ ٢٧٤ من مجموع ٢ ٤٠٠ من الأطفال المشردين داخلياً من أداماوا وبورنو ويوبي إلى ٤٣ من الكليات التابعة للحكومة الاتحادية. وسجلت الحكومة ٢٠٠ ٠٠٠ من الأطفال المشردين داخلياً في نظام مدرسي يعمل

بنوبتين، وعيّنت ٥٥٤ مدرساً، وقامت بشراء ١١٢ حاوية تستخدم كفضول مؤقتة ووزعتها على مختلف محيمات المشردين داخلياً في ولايات أداماوا وبورنو وبوري.

٤٧- واستثمرت الحكومة أكثر من ٧ مليارات نيرا في برنامج التطوير المهني لمعلمي التعليم الأساسي الشامل، وتمخض ذلك عن تدريب ٣١ ٥٢٠ معلماً في جميع ولايات الاتحاد.

٤٨- وتم توزيع نسخ منقحة من منهج التعليم الأساسي تضمنت استبدال ٣٤ موضوعاً، ونسخ منهج التعليم الثانوي الجديد على المدارس في جميع أنحاء البلد، وأطلق منهج إلكتروني لزيادة تيسير الوصول إليها. وكجزء من جهود الحكومة الرامية إلى تحسين قدرات المعلمين وتطويرهم المهني، تم تدريب ٨٠٠ معلم في مجال منهجية التدريس، وتخرج ٨١٣ معلماً بدبلوم دراسات عليا في التعليم من جامعة نيجيريا الوطنية المفتوحة.

٤٩- وعلى مستوى التعليم الأساسي، تمت عملية رصد مكثف شملت مدارس نظام الماجري الدينية. واستُكملت المدارس البنات قيد الإنشاء بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً. وفي إطار تعزيز التعليم غير النظامي، أُعيد تأهيل ٣٢ من مدارس الرحل وتم إنشاء ثلاث مدارس للتدريب المهني.

٥٠- وقامت الحكومة خلال الفترة قيد الاستعراض بإنشاء وتجهيز ٤٤ مكتبة إلكترونية في ٤٤ من الكليات التابعة للحكومة الاتحادية من أجل غرس ثقافة التعلم والتعليم والقراءة لدى الطلاب.

٥١- وطوّر مجلس القبول الموحد جميع مراكز الاختبارات عن طريق الحاسوب لتبلغ قدرتها الاستيعابية ٢٥٠ شخصاً، وأدخل بنجاح النظام الآلي لتغيير المسار الدراسي/المؤسسة، وطباعة خطابات القبول، والنتائج وتصحيح البيانات. وتم شراء ٢٠ حاسوباً بنظام برايل لمساعدة المرشحين من ذوي الإعاقة البصرية بغية تمكينهم من المشاركة التامة في امتحان القبول في التعليم العالي دون الشعور بالتوتر. ونتيجة لهذه التحديثات، نجح مجلس القبول الموحد خلال الفترة قيد الاستعراض من إجراء عملية التسجيل الموحد بحد أدنى من المشاكل.

٥٢- ولتحسين التعليم والتدريب التقني والمهني، تم تطوير دليل تقييم المعلمين/المواد التعليمية من أجل المساعدة على تدريس المناهج الجديدة في مؤسسات التعليم التقني والمهني سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستُكمل تشغيل مركز التعلم الإلكتروني التابع للمجلس الوطني للامتحانات في مجال إدارة الأعمال وفي المجال التقني، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتم توفير مساحات ضوئية وأجهزة تعمل بطريقة برايل وكتب لأغراض من قبيل تدوين درجات المرشحين ومساعدة الطلاب ذوي الإعاقات الجسدية. واعتمدت الحكومة ٤٨٧ من البرامج التقنية الخاصة في ٥١ من المؤسسات التقنية والمهنية ومؤسسات تنظيم المشاريع.

## التوصيات ١٣٥-٥١ و ١٢٩ و ١٣٤-١٤٣ و ١٥٨: مواصلة تطوير قطاع الصحة

٥٣- نيجيريا ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق المواطنين النيجيريين في الصحة الأساسية والرعاية الاجتماعية من خلال تدابير تشريعية وسياساتية واستراتيجية وإدارية. وبالإضافة إلى الدستور، وضعت الحكومة التدابير التشريعية والسياساتية التالية: قانون الصحة الوطني رقم ٨

لعام ٢٠١٤، وقانون مراقبة التبغ لعام ٢٠١٥، وقانون عام ٢٠١٤ المتعلق بمكافحة التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة الإيدز. ونيجيريا طرف في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشمل الحق في الصحة. وتهدف السياسة الوطنية بشأن الصحة لعام ٢٠١٦ إلى تعزيز النظام الصحي الوطني بغية توفير خدمات صحية تتسم بالفعالية والكفاءة والجودة وتكون متاحة وميسورة التكلفة، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمتقدمة للمواطنين النيجيريين.

٥٤- ووضعت الحكومة خطة استراتيجية وطنية للتنمية الصحية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ومنذ وضع الخطط وإطلاقها لاحقاً، تم تنفيذها بدرجات متفاوتة على المستوى الوطني وفي الولايات كما يتضح من الاستعراضات السنوية والمتعلقة بمنتصف المدة وتقييم نهاية المدة الذي جرى عند انتهاء تنفيذ الخطة. وكشف تقييم نهاية المدة أنه تم إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف المتوقعة، ولكن لم تتحقق الأهداف بالنسبة لمعظم المؤشرات خلال عام ٢٠١٥. والمؤشر الوحيد للخطة الأولى الذي تحقق في عام ٢٠١٥ كان يتعلق بمعدل الولادات بين المراهقات الذي انخفض من ١٢٦/١٠٠٠ إلى ٧٤/١٠٠٠.

٥٥- ووافق المجلس الوطني للصحة، وهو أعلى هيئة لوضع السياسات بشأن المسائل الصحية في نيجيريا، على تمديد تنفيذ الخطة الأولى حتى عام ٢٠١٦. أما الاستراتيجية الوطنية الثانية لخطة التنمية الصحية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، فترتكز إلى السياسة الصحية الوطنية الجديدة (٢٠١٦) التي تم وضعها مع مراعاة تطلع نيجيريا إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين، عن طريق زيادة فعالية ١٠ ٠٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلد، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير المنجزة وأهداف التنمية المستدامة، وخطة النمو والانتعاش الاقتصادي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٥٦- وتتوخى الخطة الثانية اعتماد نهج كلي أشمل يوفر الرعاية الصحية للجميع. وهي تقوم على خمس ركائز استراتيجية؛ '١' التهيئة لتحقيق نتائج قطاعية تركز على القيادة والإدارة، والمشاركة المجتمعية والشراكة من أجل الصحة؛ '٢' وزيادة استخدام الحزمة الأساسية لخدمات الرعاية الصحية التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين والتغذية والأمراض المعدية وغير المعدية والصحة العقلية، ورعاية كبار السن، والأمراض الاستوائية المهملة، وما إلى ذلك؛ '٣' وتعزيز النظام الصحي من أجل تنفيذ حزمة خدمات الرعاية الصحية الأساسية التي تركز على الموارد البشرية، ونظام المعلومات الصحية، والأدوية واللقاحات، وغيرها من التكنولوجيات، والبحث، وما إلى ذلك؛ '٤' والحماية من حدوث حالات الطوارئ الصحية والمخاطر؛ '٥' وزيادة التمويل بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها وتوفير الحماية من المخاطر والتركيز على تمويل الصحة.

٥٧- وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحسين معدل الرضاعة الطبيعية، تتعاون وزارة الصحة الاتحادية مع الوزارة الاتحادية للعمل بغية تسريع تنفيذ زيادة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر من ١٦ إلى ١٨ أسبوعاً ومواصلة الدعوة إلى رفعها إلى ٢٤ أسبوعاً (أي ٦ أشهر)، تمشياً مع القرار ٥٩ الصادر عن المجلس الوطني بشأن الصحة.

٥٨- وتقوم الحكومة بتنفيذ سياسة نقل الموظفين وتقاسم المهام لكفالة تمكن مقدمي الرعاية الصحية من العمل في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وقد أظهرت الحكومة التزامها بتوفير التغطية الصحية الشاملة، حيث خصصت، للمرة الأولى في نيجيريا، نسبة ١ في المائة من صندوق الإيرادات الموحد في ميزانية عام ٢٠١٨ من أجل تمويل المبادرات الصحية الرئيسية، امتثالاً لقانون الصحة الوطني.

### التوصيتان ١٣٥-٥٣، و ٥٤: كفالة إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان

٥٩- تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم حوار مدني - عسكري بصورة منتظمة منذ آب/أغسطس ٢٠١٥. وتشمل أهداف الحوار ما يلي:

- (أ) تحسين توعية أفراد الجيش باحترام حقوق الإنسان؛
- (ب) منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المسلحة أثناء العمليات الأمنية الداخلية؛
- (ج) سرعة التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب العسكريين وتسويتها، بما يشمل مساءلة الجناة؛
- (د) تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العمليات العسكرية؛
- (هـ) توفير منبر مستدام للمنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان من أجل إشراك القوات المسلحة النيجيرية بصورة بناءة.

### التوصيات ١٣٥-٥٥ و ٦٠-٦٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٠- تحظر المادة ٤٢(١) من الدستور ممارسة التمييز على أساس نوع الجنس. وبالمثل، فإن المادة ١٧(٣)(هـ) من الدستور تنص على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة دون تمييز على أساس الجنس، أو أي سبب آخر. ويسعى مشروع قانون المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص إلى ضمان تكافؤ الفرص والمعاملة بين الرجل والمرأة.

### التوصية ١٣٥-٥٦: ضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ المتعلق بإشراك المرأة في عملية السلام

٦١- أعدت الحكومة ونشرت خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات ذات الصلة. وتعكس خطة العمل الوطنية التزامات الحكومة ومسؤولياتها فيما يتعلق بضمان سلامة النساء وتعزيز مشاركتهن النشطة والمباشرة في الإنذار المبكر بالتزاعاات ومنعها، وبناء السلام وسبل الانتصاف بعد مرحلة ما بعد النزاع. وتوفر خطة العمل الوطنية خارطة طريق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.



## التوصيات ١٣٥-٥٧ إلى ٥٩: اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة

٦٢- حكومة نيجيريا ملتزمة بضمان المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، أنشأت الحكومة آليات جنسانية رائدة على المستوى الوطني وفي الولايات؛ علاوة على إنشاء الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارات شؤون المرأة في ٣٦ ولاية وفي إقليم العاصمة الاتحادية. وشرعت الحكومة أيضاً في تنفيذ العديد من البرامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ويشمل بعض من هذه البرامج ما يلي: صندوق تنمية الأعمال التجارية الخاص بالمرأة، والصندوق الوطني لتمكين المرأة.

٦٣- وتوفر الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، بالشراكة مع مصرف نيجيريا المركزي، والمصرف الصناعي، برامج التمكين المالي للمرأة من خلال عدة مبادرات من قبيل المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن برنامج التمويل الزراعي.

## التوصيات ١٣٥-٥٦ و ٦٤-٦٧ و ١٠٥ و ٩٧-١٠٠: تكثيف الإجراءات المتخذة لمنع العنف والتمييز ضد المرأة

٦٤- تكفل المادة ٤٢ من الدستور حقوق النساء وتحميها من التمييز. وبموجب المادة ٤٦(١) من الدستور، يجوز للنساء ضحايا العنف والتمييز تقديم شكوى إلى المحكمة العليا طلباً للانتصاف من خلال إنفاذ إجراءات إعمال الحقوق الأساسية في حالة تطبيق أي قانون يسمح بممارسة العنف والتمييز ضدهن. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة القانون المتعلق بحظر العنف ضد الأشخاص.

٦٥- ويسعى القانون إلى القضاء على العنف في الحياة الخاصة والعامة، ويحظر جميع أشكال العنف البدني والجنسي والنفسي والمنزلي والممارسات التقليدية الضارة والتمييز ضد الأشخاص، وتوفير أقصى قدر من الحماية وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا ومعاقبة المجرمين. ووفقاً لقانون إدارة العدالة الجنائية، بوسع المرأة الآن كفالة أي صاحب شكوى أو مدعى عليه بغرض السماح بالإفراج عنه بكفالة. ولكن يتعذر ذلك حتى الوقت الراهن.

## التوصيات ١٣٥-٦٧ و ٨٢ و ١٢٢-١٢٨: اعتماد تدابير للقضاء على التعصب الديني والكراهية

٦٦- أنشأت الحكومة الاتحادية في نيجيريا معهد السلام وتسوية النزاعات ليكون في الأساس بمثابة معهد للبحوث، ومركز تفكير وطني في مجال بناء السلام وإدارة النزاعات، وجهة استشارية في مجال السياسات، ويتمتع بولاية واسعة النطاق بموجب المادة ٨ من القانون الصادر في عام ٢٠٠٧ بشأن السلام والمسائل المتعلقة بالنزاعات في نيجيريا وأفريقيا. ويوجه عمل المعهد نحو تعزيز حقوق الإنسان في حالات النزاع من خلال البحوث، والتدخل والدعوة من أجل إحلال السلام، والتعاون في شمال شرق نيجيريا على وجه التحديد. ويشعر معهد السلام وتسوية النزاعات بالقلق إزاء أوضاع الفئات الضعيفة في حالات النزاع، مثل النساء والأطفال الذين يشكلون غالبية الضحايا، سواء أكان ذلك من خلال تشريدهم من مجتمعاتهم المحلية،

أو تعرضهم للتشويه أو الاختطاف أو إكراههم على العمل في طهي الطعام أو على العمل كحمالين أو إجبارهم على تنفيذ تفجيرات انتحارية أو تجنيد الأطفال أو الاسترقاق الجنسي وما إلى ذلك، وتشمل المبادرات الأخرى للمعهد ما يلي:

(أ) تعاون المعهد مع المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة بغية تعزيز قدرات الزعماء الدينيين والمجتمعيين على تحقيق الوثام الثقافي والديني. ونظم المعهد جلسيتين منفصلتين للحوار بين الأديان للزعماء الدينيين في جميع أنحاء البلد في كادونا. ونظم مؤخراً جلسيتين منفصلتين للحوار فيما بين الأديان للقادة الدينيين المسلمين والمسيحيين، كما نظم مؤتمراً في أبوجا ضمّ الزعماء الدينيين من مختلف أنحاء البلد. ونظم المعهد مشاركات أخرى بين الأديان جمعت الزعامات الدينية من النساء والشباب، في إطار شراكة مع منظمات أخرى مثل المجلس الأفريقي للزعماء الدينيين، ومنظمة الدين من أجل السلام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي؛

(ب) وتعزيزاً للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، قام المعهد بتفعيل شبكة البنية الأساسية من أجل السلام، وجمع بين واضعي السياسات ومنفذيها في إطار منتدى وطني لفهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للسلام والاتجاهات الأمنية في البلد. ويكتسي هذا الأمر أهمية لأن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد تنشأ نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وديناميات ثقافية مؤثرة في المجتمع.

### التوصيات ١٣٥-٦٨ إلى ٧٢ و ١٧٠: اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء

٦٧- تكفل المادة ٧٤(٣) من الدستور الحق في الحياة. وبالمثل، يحظر قانون العقوبات والقانون الجنائي عمليات القتل خارج نطاق القضاء. وبالتالي، فإن الحكومة لا تتسامح إطلاقاً بإزاء أي شكل من أشكال القسوة مثل سوء المعاملة والقتل خارج نطاق القضاء. وقد طُبّق القانون تطبيقاً كاملاً بحق ضباط الأمن الذين تمت إدانتهم، بصرف النظر عن مكانتهم.

### التوصية ١٣٥-٧١: اعتماد تدابير لمساءلة قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان

٦٨- المادة ٤٦(١) و(٢) من الدستور هي تدبير تشريعي لمساءلة قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان. وتنص على أنه يحق لأي شخص رفع شكوى أمام المحكمة العليا طلباً للانتصاف في الولاية التي يدعي أنها خالفت أو تخالف أو يحتمل أن تخالف أي حكم من أحكام هذه المادة.

٦٩- ومن أجل ضمان احترام حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، أنشأت الحكومة الاتحادية فريقاً رئاسياً للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب أفراد عسكريين.

٧٠- وقد أنشئ الفريق في آب/أغسطس ٢٠١٧، وتشمل اختصاصاته، بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) استعراض قواعد الاشتباك المنطبقة التي تستخدمها القوات المسلحة النيجيرية ومدى الامتثال لها؛

(ب) التحقيق في المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط في صفوف القوات المسلحة في سياق النزاعات المحلية والتمرد؛

(ج) تقديم توصيات بشأن وسائل منع انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في حالات النزاع.

### التوصيات ١٣٥-٧٢ إلى ٧٥ و ١٢١: اعتماد تدابير لمنع التعذيب واستخدام القوة من جانب موظفي الأمن

٧١- تحظر المادة ٣٤(١) من الدستور ممارسة التعذيب بأي شكل من الأشكال. وقد سنت الحكومة قانون مكافحة التعذيب لعام ٢٠١١ على النحو المعدل في عام ٢٠١٣. ويحظر القانون ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وينص على معاقبة مرتكبي هذه الأفعال.

### التوصيات ١٣٥-٧٦ إلى ٨١ و ١٧٠: تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين الأمن في البلد

٧٢- تفرض المادة ١٤(١)(ب) من الدستور على الحكومة بأن يكون هدفها الرئيسي هو الالتزام بتوفير الأمن والرفاه للشعب. وقد شرعت الحكومة في إطلاق العديد من المبادرات للحد من خطر الإرهاب والتمرد في البلد من قبل جماعة بوكو حرام. وقد حدث انخفاض بنسبة ٩٠ في المائة في عدد الوفيات ذات الصلة بالإرهاب في نيجيريا. وأطلق سراح أكثر من ١٢ ٠٠٠ رهينة من أيدي المتمردين، بينهم ١٠٦ اختطفن من مدينة شيبوك و ١١٣ فتاة اختطفن من مدينة دابشي.

٧٣- وقد تقلص إلى حد كبير نشاط التمرد الذي تمارسه جماعة بوكو حرام. واستعيدت السلطات المدنية في المناطق المتأثرة بالتمرد. كما بذلت جهود كبيرة لحماية المشردين داخلياً في المخيمات في شمال شرق البلد. ويجري تنفيذ العديد من العمليات العسكرية لمساعدة السلطة المدنية في الحفاظ الفعال على الأمن والقانون والنظام في المناطق المتضررة من تمرد جماعة بوكو حرام.

### التوصيتان ١٣٥-٩٠ و ٩١: مواصلة الجهود الرامية إلى منع الاتجار بالبشر

٧٤- أنشأت الحكومة الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص. ومع إعادة سن القانون المتعلق بالاتجار بالبشر، في عام ٢٠١٥، تم تعزيز الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتمكينها من التعامل مع آفة الاتجار بالأطفال، وذلك من خلال تنفيذ برامج توعوية في المدارس الابتدائية والثانوية ومؤسسات التعليم العالي. وتقوم الوكالة بتدريب وإعادة تدريب موظفي دائرة الهجرة في نيجيريا، وقوات الشرطة، والوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، ودائرة الجمارك، وقوات الأمن والدفاع المدني، واللجنة الاتحادية للسلامة على الطرق، وإدارة أمن الدولة، ووكالة

الاستخبارات الوطنية، ومكتب مستشار الأمن القومي، والمحامين والقضاة، من أجل تحسين استراتيجيات الكشف عن هذه الجرائم ومكافحتها.

### التوصيات ١٣٥-١٠٦ إلى ١١٢: تحسين ظروف مرافق الاحتجاز، بما في ذلك سلوك أفراد الشرطة وكيفية معالجة الاكتظاظ في السجون

٧٥- نيجيريا ملتزمة بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. ومشروع القانون المتعلق بدائرة السجون ومرافق الإصلاح في نيجيريا الذي يخضع حالياً لعملية تحويله إلى تشريع يرمي إلى معالجة المسائل المتصلة بالظروف المادية في السجون النيجيرية، بما في ذلك الاكتظاظ والإيذاء البدني للسجناء.

٧٦- ويجري تحسين السجون وغيرها من مرافق الإصلاح النيجيرية من خلال الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية. وتبذل الإدارة الحالية جهوداً لتحسين المرافق والهياكل القائمة، بما في ذلك من خلال معالجة الاكتظاظ. كما اعتمدت الحكومة سياسة التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في السجون ومرافق الإصلاح والتصدي لها. ونيجيريا ملتزمة أيضاً بتدريب وإعادة تدريب موظفي السجون من أجل ضمان التقيد بالمعايير الدنيا لمعاملة المحتجزين.

٧٧- وتقوم وزارة العدل الاتحادية، بالتعاون مع منظمة الحريات المدنية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، برصد أنشطة الشرطة. وكُلفت المناطق واللجان الحكومية بدور "أمين المظالم" من خلال استعراض الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. كما تبذل حكومات الولايات جهوداً لتحسين الظروف في مرافق الاحتجاز. ويقوم رؤساء القضاة في العاصمة الاتحادية أبوجا وولايات الاتحاد الـ ٣٦ بزيارة السجون. وخلال هذه الزيارات، يتم إطلاق سراح السجناء المحتجزين بصورة غير قانونية إما دون شروط أو شريطة ضمان حضورهم.

٧٨- وأنشأت قوات الشرطة النيجيرية وحدة لتلقي الشكاوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ للنظر في الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وتوجد الوحدة في جميع قيادات الشرطة في الولايات وفي مقر رئاسة الشرطة. وأنشأت الشرطة أيضاً مكتباً لحقوق الإنسان في مقر الرئاسة وجميع مقرات الرئاسة في الولايات الـ ٣٦ من أجل كفالة حقوق المواطنين، وسرعة تلقي الشكاوى والنظر فيها ومعالجتها.

٧٩- كما اعتمدت الشرطة سياسة تنظيم دورات تثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع أفرادها لتوعيتهم بالقضايا المتعلقة بهذا المجال، وكفالة مراعاتهم لحقوق الإنسان أثناء أداء مهامهم. كما يقدم عدد من المنظمات الدعم للشرطة عن طريق التدريب في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه المنظمات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، ومؤسسة "كلين". وقدمت قوة الشرطة النيجيرية أيضاً التدريب لموظفيها في مجال احترام وتنفيذ أحكام قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠١٥.

٨٠- وأطلقت قوة الشرطة، بالتعاون مع مجلس المساعدة القانونية في نيجيريا، ومركز إنفاذ الحقوق والقانون العام، ومبادرة العدالة في المجتمعات المفتوحة، نظام المنتدبين القانونيين لدى

الشرطة. ويكفل النظام الخدمات القانونية المجانية للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين لدى الشرطة.

### التوصيات ١٣٥-١١٣ إلى ١٢٠: تيسير الوصول إلى العدالة

٨١- تنص المادة ١٧(١)(هـ) من الدستور على استقلال وحياد ونزاهة المحاكم، وضرورة تيسير وضمان الوصول إليها. وتم في عام ٢٠١٥ سن قانون إدارة العدالة الجنائية من أجل تسريع إقامة العدل. ويتضمن القانون أحكاماً تنص على أن يكون الحبس الاحتياطي بأمر من المحكمة. وذلك لتمكين المحكمة من الإشراف على الحبس الاحتياطي منعاً للتعسف وإساءة المعاملة من جانب وكالات إنفاذ القانون.

(أ) لجنة رصد الفساد والفصل في القضايا المتعلقة بالجرائم المالية. هي لجنة جديدة أنشأها رئيس القضاء في نيجيريا في مطلع عام ٢٠١٨ لرصد محاكمات قضايا الفساد والجرائم المالية في مختلف المحاكم. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز سرعة وشفافية بت المحاكم في قضايا الفساد والجرائم المالية؛

(ب) الأفرقة الخاصة التابعة للمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. هي أفرقة خاصة تابعة للمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف أنشأها رئيس القضاة في نيجيريا، وتمكنت في غضون أشهر من البت في عدة جرائم فساد وجرائم مالية كان العديد منها معلقاً أمام المحاكم لسنوات؛

(ج) التوجيهات الإجرائية: خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، أصدر رؤساء مختلف محاكم الاستئناف والمحاكم العليا على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات توجيهات إجرائية لتسريع البت في جرائم الفساد والجرائم المالية. وشمل ذلك: التوجيهات الإجرائية لعام ٢٠١٣ الصادرة عن المحكمة العليا للاستئنافات الجنائية؛ والتوجيهات الإجرائية الصادرة عن محكمة الاستئناف (تسريع البت في القضايا)، في عام ٢٠١٤؛ والتوجيهات الإجرائية للمحكمة الاتحادية العليا، في عام ٢٠١٣، والتوجيهات الإجرائية المتعلقة بإقليم العاصمة الاتحادية، في عام ٢٠١٧؛

(د) إصلاح قطاع العدالة: أسفرت مبادرات الإصلاح التي أطلقتها الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الولايات ومنظمات المجتمع المدني عن النتائج التالية:

'١' وضع واعتماد سياسة وطنية بشأن الملاحقات القضائية، في عام ٢٠١٤، ومدونة قواعد السلوك التكميلية والمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالمدعين العامين في نيجيريا؛

'٢' سن قانون عام ٢٠١٥ المتعلق بإدارة شؤون العدالة الجنائية.

(هـ) محاكمة أعضاء جماعة بوكو حرام. في تموز/يوليه ٢٠١٨، أُدين ١١٣ من أعضاء جماعة بوكو حرام، وحُكم ببراءة ١١١ تم الإفراج عنهم، وتم تأجيل النظر في ٧٣ قضية. وجرى الفصل في ٣٣١ قضية في شباط/فبراير ٢٠١٨. وأدين ٢٠٥ من أعضاء جماعة بوكو حرام. وأُفرج عن ٥٢٦ متهماً وأُجل النظر في ٧٣ قضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أُدين ٤٥ من أعضاء جماعة بوكو حرام، في حين بقي ١٦٦٩ رهن الاحتجاز الاحتياطي وأُفرج عن ٤٦٨ منهم.

## التوصية ١٣٥-١١٥: اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من دمج قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٣ في النظام القانوني لولايات الاتحاد

٨٢- قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٣ هو القانون الوحيد في نيجيريا الذي يحدد السن الدنيا للزواج بـ ١٨ سنة. واعتمد القانون حتى الآن في ٢٤ من الولايات البالغ عددها ٣٦ ولاية؛ ولا يزال يتعين على الولايات في شمال شرق وشمال غرب البلد اعتماد هذا القانون. ومع ذلك، تتعاون الحكومة الاتحادية، من خلال الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، مع الهيئات الأخرى المعنية بحقوق الطفل، بما في ذلك وزارات وإدارات ووكالات حكومية أخرى ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات دينية، للتأكد من اعتماد القانون من قبل الولايات التي لم تفعل ذلك بعد.

## التوصيات ١٣٥-١٣٠ إلى ١٣٣: مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان الحصول على السكن اللائق

٨٣- تنص المادة ١٦(٢) من الدستور على أن توجه الدولة سياستها نحو ضمان حصول جميع المواطنين على المأوى اللائق. والحكومة بصدد بناء ٢ ٧٣٦ وحدة سكنية نموذجية في ٣٣ من ولايات الاتحاد. وخصصت الحكومة الاتحادية ٣٥ مليار نيرا في ميزانية عام ٢٠١٨ لبرنامج الإسكان الوطني الشامل. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة المصرف الاتحادي للرهن العقاري وهيئة الإسكان الاتحادية بغرض تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين النيجيريين. بالإضافة إلى إصدار قانون صندوق الإسكان الوطني الذي تم بموجبه إنشاء صندوق الإسكان الوطني بهدف تيسير توفير الأموال لتلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين النيجيريين بتكلفة ميسورة.

٨٤- وتعتزم الحكومة أيضاً إطلاق مبادرة من أجل إشراك الجمعيات التعاونية في برنامج الإسكان الوطني. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لضمان الحصول على السكن اللائق، تعكف الولايات الـ ٣٦ وإقليم العاصمة الاتحادية على تنفيذ عدد من برامج الإسكان.

## التوصيات ١٣٥-١٦٠ إلى ١٦٣: كفالة تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الضعفاء الحال

٨٥- نيجيريا طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من بين صكوك أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الصكوك الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، التي تعد ملزمة كجزء من القانون الدولي العرفي. والقواعد الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية (إجراءات الإنفاذ) لعام ٢٠٠٩، تمكن المحاكم من تفسير الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في الدستور وفي

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقها بصورة واسعة النطاق وهدافة من أجل النهوض بالحقوق والحريات الواردة في هذين الصكين.

### التوصيات ١٣٥-١٦٤ إلى ١٦٥: اعتماد تدابير لحماية حقوق الأقليات العرقية والأقليات الأخرى

٨٦- أعدت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن التوظيف في الخدمة العامة. وتتناول هذه المبادئ التوجيهية توزيع الوظائف على الولايات بنسب متساوية لشغل المناصب العامة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، تعترف الحكومة بأن هناك حاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القوة العاملة في البلد، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة تقليدياً مثل النساء وذوي الإعاقات الجسدية.

٨٧- وتنص المادة ١٤(٣) من الدستور على ضرورة أن يتم تشكيل الحكومة الاتحاد بطريقتة تعكس الطابع الاتحادي، وبالتالي ضمان عدم هيمنة أشخاص من عدد قليل من الولايات أو الانتماءات العرقية أو الفئات الأخرى على الوظائف الحكومية. وبالمثل، فإن المادة ١٤(٤) من الدستور توفر الحماية لحقوق الأقليات في الولايات إذ تنص على تشكيل حكومات الولايات أو مناطق الحكم المحلي على نحو يعترف بتنوع الشعب في الولاية أو المنطقة بغية تعزيز شعور الجميع بالانتماء والولاء. وتعمل اللجنة المعنية بتعزيز الطابع الاتحادي بنشاط على دفع هذه السياسة.

### التوصية ١٣٥-١٦٦: اعتماد تدابير لتعزيز الاتفاقية المتعلقة بالعمال المهاجرين

٨٨- اتخذت الحكومة خطوة رئيسية نحو تنفيذ التزام نيجيريا بالشروع في عملية تضمين القانون المحلي للمعاهدات الدولية التالية التي صدقت عليها:

- (أ) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؛
- (ب) البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛
- (ج) اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا؛
- (د) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا؛
- (هـ) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

### التوصيات ١٣٥-١٦٧ إلى ١٦٩: مواصلة اتخاذ تدابير لضمان الحق في التنمية المستدامة

٨٩- تمثل أهداف التنمية المستدامة محور الخطة الحالية للتنمية في نيجيريا. وفي إطار الجهود المبذولة لإدماج أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في الخطط الوطنية للتنمية في الأجلين المتوسط والطويل، بغية التخطيط الفعال ورصد الميزانية الكافية وتنفيذها الناجح بوجه عام في جميع أنحاء البلد، يبذل مكتب كبير المساعدين الخاصين للرئيس المعني بأهداف التنمية المستدامة جهوداً حثيثة في هذا الصدد، في إطار شراكة مع وزارة الميزانية والتخطيط الوطني. وأقام مكتب

كبير المساعدين الخاصين للرئيس المعني بأهداف التنمية المستدامة شراكة مع المكتب الوطني للإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأجرى عملية مسح للبيانات المتاحة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، ووضع البيانات الأساسية التي ستكون مفيدة في قياس التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واضطلع المكتب بعدد من الأنشطة من أجل التوجيه الاستراتيجي وحفز الالتزام الوطني بشأن هذه الأهداف. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) إعداد ونشر تقرير نهائي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التنمية الدولية والوزارات والإدارات والوكالات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة؛

(ب) وضع استراتيجية انتقال البلد إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وضع خطة عمل لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) الشروع في تقييم احتياجات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقدير التكاليف بالتعاون مع وزارة الميزانية والتخطيط الوطني، والوزارات والإدارات والوكالات المعنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) تحديد مجالات البيانات والمؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٢٦ مؤشراً لقياس التقدم المحرز بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاءات؛

(و) إقامة اتفاق شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة على المستويات دون الوطنية؛

(ز) إنشاء آليات مؤسسية من قبيل مجلس رئاسي لأهداف التنمية المستدامة، ولجان معنية بأهداف التنمية المستدامة في مجلسي الجمعية الوطنية، ولجنة مشتركة بين الوزارات للتنسيق بين الوزارات والإدارات والوكالات، وإقامة شراكة على الصعيد دون الوطني من خلال برنامج المنح المشروطة؛

(ح) إنشاء آلية لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين مثل الفريق الاستشاري المعني بالقطاع الخاص، ومنتدى الجهات المانحة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وفريق منظمات المجتمع المدني المعني باستراتيجية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى؛

(ط) تعبئة الجهات المؤثرة مثل مناصري تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمدافعين عنها من أجل الدعوة لتنفيذها.

### التوصية ١٣٥-١١: مواءمة النظام القانوني للبلد

٩٠- تعد التعددية القانونية من المبادئ الشاملة للنظام القانوني في نيجيريا. فهي تتيح قيام عدد من النظم القانونية في نيجيريا، رهنا بقواعد تسوية النزاعات ومعالجة عدم الاتساق. وقد أتاحت العمل بالقانون الإنكليزي والقانون العربي والقانون الإسلامي جنباً إلى جنب. وعقدت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات العزم على إنبلاء الاعتراف الواجب والاحترام للطابع التعددي الذي يتسم به النظام القانوني النيجيري، وتوفير الدعم لتطوير وتعزيز نظام إقامة العدل،



مع إيلاء الاعتبار الواجب للطابع التعددي، على النحو المنصوص عليه في الدستور. وفي سبيل ذلك، فإن لجنة إصلاح القوانين في نيجيريا، ولجان إصلاح القانون في الولايات وغيرها من الهيئات الأخرى المعنية بإصلاح نظام العدالة، ما زالت تدرج في برامجها المتعلقة بالإصلاح القانوني استعراض وتعزيز نظم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقانون العرفي، وتفتح التشريعات والسياسات والتدخلات الأخرى المناسبة لتحسينها.

٩١- ولا تقوم الحكومة الاتحادية بتعيين عدد كبير من القضاة المتخصصين في القوانين الإسلامية والعرفية، وفقاً لمقتضيات الدستور بشأن تعيين قضاة محكمة الاستئناف والمحكمة العليا. أما حكومات الولايات التي تتولى فيها المحاكم العليا تطبيق القوانين الإسلامية والعرفية، فتضع في الحسبان الحاجة إلى قضاة متخصصين في هذين النظامين القانونيين لدى تعيين قضاة المحاكم العليا لديها. وتولي الحكومة الاهتمام المناسب للقوانين الإسلامية والعرفية والمحاكم التي تطبقهما، وذلك دون أي تمييز في إطار تنفيذ مختلف التدخلات المعتمدة من خلال السياسة الوطنية بشأن العدالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعددية عناصر النظام القانوني.

### التوصيتان ١٣٥-١٧١ إلى ١٧٢: تعميم معايير حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

٩٢- امتثالاً لاتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ينص دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩ (بصيغته المعدلة)، ودليل الجيش النيجيري بشأن القوانين المحلية والدولية لتوجيه تنفيذ عمليات الجيش وسياسته المتعلقة بحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦، ومراعاةً لمسؤولية القيادة تجاه الضباط والأفراد، وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية، أصدرت رئاسة أركان الجيش توجيهات رئيس الأركان للقادة على جميع المستويات بمنع الانتهاكات وتحسين الامتثال للقوانين المحلية والدولية التي توجه تنفيذ العمليات من قبل أفراد الجيش النيجيري.

٩٣- وتقتضي التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة التزام جميع أفراد الجيش النيجيري بمبادئ وروح القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء جميع العمليات الأمنية الداخلية وغيرها من أشكال المساعدة العسكرية المقدمة في سياق أنشطة السلطات المدنية التي قد يشارك فيها الجيش النيجيري وفقاً للمادتين ٢١٧(٢) أ، ب، ج، د، و ٢١٨(٣) من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية (بصيغته المعدلة).

٩٤- وعلاوة على ذلك، ووفقاً للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة عن رئيس الأركان بشأن البرنامج الشامل للجيش النيجيري الرامي إلى تحسين الامتثال للقوانين المحلية والدولية التي توجه سير العمليات، لعام ٢٠١٨، ودستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩، ودليل الجيش النيجيري بشأن القوانين المحلية والدولية المتعلقة بتوجيه العمليات، لعام ٢٠١٨، وتعديل قانون منع الإرهاب، لعام ٢٠١٣، أصدر رئيس أركان الجيش توجيهات بشأن قواعد الاشتباك، والقواعد الدائمة بشأن استخدام القوة بواسطة الجيش النيجيري. وتوجيهات رئيس أركان الجيش بشأن القواعد الدائمة للاشتباك، والقواعد الدائمة لاستخدام

القوة بواسطة الجيش النيجيري، قد صدرت لتعزيز التوجيه الرئاسي الصادر عن الرئيس والقائد الأعلى في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥ عند تكليفه بتعديل قواعد الاشتباك تفادياً لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء العمليات.

### التوصية ١٣٥-١٥: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

٩٥- تنظر الجمعية الوطنية حالياً في مشروع قانون وطني بشأن الإعاقة يرمي إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنشاء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتضم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مكتباً لشؤون الإعاقة نفذ العديد من المبادرات الهامة الرامية إلى معالجة قضايا الإعاقة، بما في ذلك العمل مع منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، وقام بتوظيف عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أنشأت حكومة ولاية بلاتو لجنة ولاية بلاتو المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكف اللجنة على تدريب المرشعين والمسؤولين الحكوميين في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

### التوصية ١٣٥-١٢٦: مواصلة تعزيز دور المجلس المشترك بين الديانات بغية ترسيخ القيم الأخلاقية ومكافحة الفساد الأخلاقي من أجل القضاء على التشدد والأيدولوجيات المتطرفة في المجتمع

٩٦- كشفت اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية عن قيامها بإصدار دليل مشترك بين الأديان للدعوة والتثقيف في مجال محاربة الفساد، في عام ٢٠١٤، كجزء من جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد في البلد. وتوصلت اللجنة إلى استنتاج قاطع مفاده أن نجاح مكافحة الفساد والجرائم المالية يحتاج إلى أكثر من مجرد إنفاذ للقوانين. ومن الواضح أن تأثير المجموعات الدينية على الناس سيكون بعيد المدى ومستداماً، لأن نيجيريا بلد يتسم بالتدين الشديد.

٩٧- وإدراكاً لضرورة تسخير مساهمات الجهات الهامة صاحبة المصلحة في حملة مكافحة الفساد، تسعى اللجنة المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية إلى تنظيم مجموعات شبه رسمية تشمل هيئات طلابية ونسوية، ونقابات، ومجموعات بحسب الفئات العمرية، وروابط اجتماعية ومهنية، وهيئات دينية، وغيرها من جمعيات المصالح الخاصة. وتمخض المنتدى الوطني المشترك بين الأديان الذي نظمته اللجنة لمكافحة الفساد عن إصدار دليل يركز على استخدام المنابر الإسلامية والمسيحية لإشراك الجمهور في مكافحة الفساد.

### رابعاً- التحديات التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في نيجيريا

٩٨- التحديات الواردة في التقرير الصادر عن جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية لا تزال ماثلة، رغم أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الحالية تعمل جاهدة من أجل التغلب على تلك التحديات، وهناك العديد من الإصلاحات والمبادرات التي أصبحت تعطي نتائج إيجابية. ومن هذه التحديات الرئيسية ما يلي:

(أ) الطابع التعددي وحجم البلد: طابع نيجيريا المتعدد الأعراق والثقافات والأديان يطرح صعوبات عملية بشأن توافق الآراء والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد؛

(ب) النظام القانوني: النظام القانوني في نيجيريا يتسم بالتعدد ويتألف من القانون العرفي، والقانون الإنكليزي، والتشريعات والشريعة الإسلامية. ويقوم معظم النيجيريين بالإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية وفقاً للقانون العرفي والشريعة الإسلامية. وهذه القوانين أثر كبير في مجالات مثل الزواج والميراث والسلطات التقليدية. وتتعارض بعض القواعد العرفية مع معايير حقوق الإنسان. وسيستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل تحقيق الغاية التي ترمي إليها الجهود المبذولة من قبل الحكومة لنشر الوعي بين الناس لحثهم على التسامح وتبني ترتيبات ليبرالية إزاء المسائل العرفية واحترام التشريعات وأحكام الدستور التي تهدف إلى تقويم السلوك الثقافي؛

(ج) وعلى الرغم من أن الإدارة الحالية أدخلت العديد من الإصلاحات في البلد بغية التصدي لخطر الفساد الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، لا يزال هذا الخطر ضارب الجذور في المجتمع. وتطرح السلوكيات الفاسدة تهديداً خطيراً في مجال التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها عندما تذهب الموارد المرصودة لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين إلى أيدي الأشخاص. بيد أن الحكومة ملتزمة بالقضاء على السلوكيات الفاسدة السائدة في المجتمع في المجالين العام والخاص؛

(د) أصبح توفير الأمن الداخلي أكثر صعوبة بسبب انتشار الجريمة المنظمة في جميع أنحاء البلد. وتؤدي الجرائم في أوساط فئات العمال والجرائم العابرة للحدود الوطنية في البلد إلى التأثير بشكل كبير على أعمال حقوق الإنسان. بيد أن الحكومة لا تدخر جهداً من أجل منع الجرائم وكشفها ومساءلة مرتكبيها وفقاً لمقتضيات احترام سيادة القانون؛

(هـ) الصعوبات المتعلقة بالتغلب على الأفكار المتأصلة بشأن الممارسات التقليدية الضارة التي تمس حقوق الإنسان للنساء والأطفال.

## خامساً - طلبات المساعدة التقنية

٩٩- سعياً إلى تحسين الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة مستدامة، تطلب نيجيريا الحصول على مساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المجالات التالية:

(أ) وضع وتطبيق مؤشرات لحقوق الإنسان بغية تقييم التنفيذ الفعال للالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في نيجيريا؛

(ب) تدريب موظفي وزارات العدل على المستوى الاتحادي وفي الولايات والوزارة الاتحادية للميزانية والتخطيط الوطني، باستخدام مؤشرات حقوق الإنسان؛

(ج) تنمية قدرات موظفي المؤسسات الاتحادية والولائية ذات الصلة على تطبيق نهج قائم على الحقوق في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

- (د) تدريب أفراد الأمن والمؤسسات المعنية الأخرى من أجل تعميم معايير حقوق الإنسان في استراتيجية مكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك تطوير وإنتاج الأدوات المناسبة؛
- (هـ) تنمية القدرات المؤسسية لموظفي معهد السلام وتسوية النزاعات وغيره من الإدارات الحكومية ذات الصلة على استحداث أدوات مناسبة للبحث، وتعميم نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل بناء السلام والمصالحة؛
- (و) المساعدة في وضع آليات مناسبة لتقصي الحقائق والمصالحة بغية معالجة نزعات الانقسام المتزايد في البلد، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.
- ١٠٠- وستعمل نيجيريا على زيادة توضيح هذه الطلبات وتقديمها إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

## سادساً - استنتاجات

- ١٠١- حكومة نيجيريا ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيجيريا وعلى صعيد العالم بأسره. ويوجه هذا الالتزام تعاونها مع البلدان الأخرى في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز الأعمال الشامل لحقوق الإنسان. والحكومة عازمة على تحسين رفاه المواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال. وترى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان عملية مستمرة. وأبرزت مختلف مبادرات الحكومة منذ الاستعراض الأخير وحتى الآن، تصميم نيجيريا على مواصلة تحسين التمتع بحقوق الإنسان في البلد.
- ١٠٢- وتلتزم نيجيريا تماماً بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها، وستواصل العمل بجد لضمان تنفيذها فعلياً عن طريق تحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة في البلد. وترى الحكومة الاتحادية أن احترام حقوق الإنسان هو الأساس للسلام الدائم والوئام الاجتماعي.